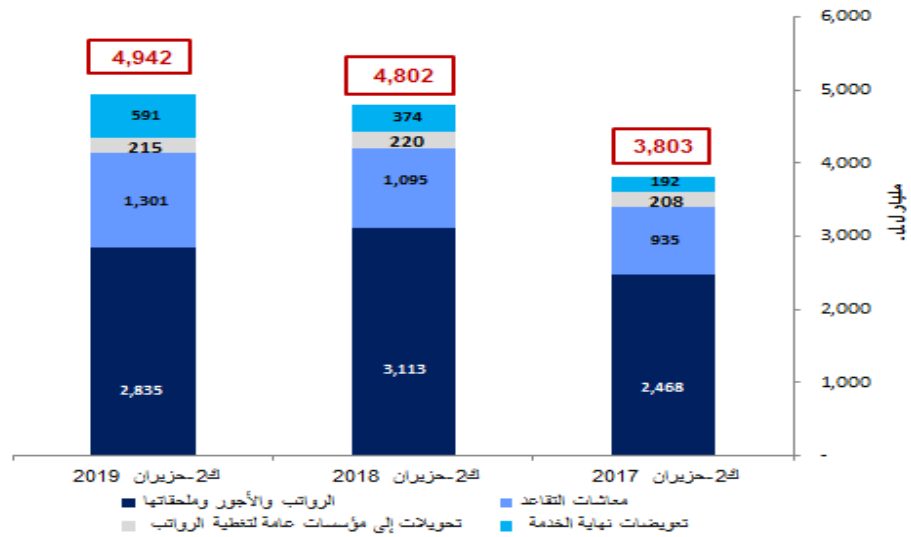


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 140 مليار ليرة سنوياً (2.9 في المائة) خلال كانون الثاني-حزيران 2019 ليسجل 4,942 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,802 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2018². تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 206 مليار ليرة (18.8 في المائة) و217 مليار ليرة (58.1 في المائة)³ على التوالي. في المقابل، إنخفضت الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 278 مليار ليرة (8.9 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني-حزيران من الأعوام 2017، 2018 و2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية⁴، حيث سجّلت نسبة 69.3 في المائة خلال كانون الثاني-حزيران 2017، لتتخفّض إلى نسبة 67.6 في المائة خلال كانون الثاني-حزيران 2018، لتعود وترتفع إلى نسبة 73.4 في المائة خلال النصف الأول من العام 2019⁵. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.2 في المائة خلال كانون الثاني-حزيران 2017، منخفضةً إلى

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2019.

³ إن زيادة تعويضات نهاية الخدمة تعود بشكل جزئي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب، ما شجّع العديد من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

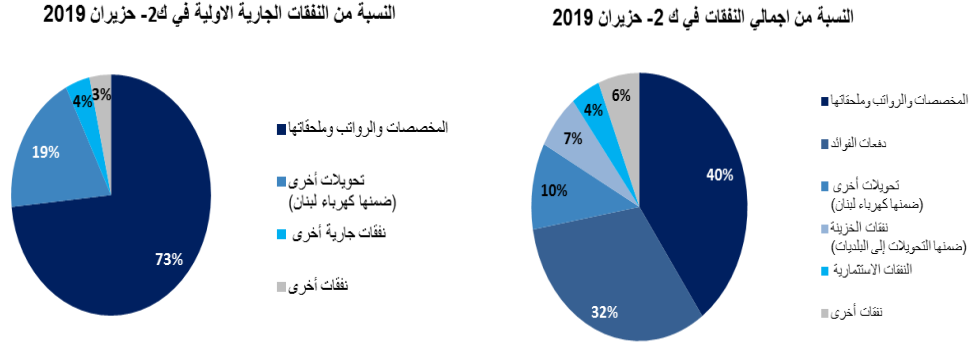
⁴ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

⁵ في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.9 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني-حزيران 2019، شهدت النفقات الجارية الأولية تراجعاً بنسبة 5.3 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض "التحويلات الأخرى" و"النفقات الجارية الأخرى" بقيمة 263 مليار ليرة و142 مليار ليرة و على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

35.5 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2018 لتعود وترتفع بعدها بشكلٍ كبيرٍ إلى 40.1 في المائة⁶ خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال النصف الأول من العام 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني - حزيران 2019:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، ونفقات مهام.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 279 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 2,836 مليار ليرة⁷ خلال كانون الثاني- حزيران 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذا الإنخفاض إلى تراجع التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 272 مليار ليرة (50.7 في المائة) بالإضافة إلى انخفاض النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب بقيمة 45 مليار ليرة، منها اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 25 مليار ليرة. قابل هذه التراجعات، بشكل جزئي، ارتفاع مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 30 مليار ليرة (5.7 في المائة) و 19 مليار ليرة (1.3 في المائة) على التوالي.

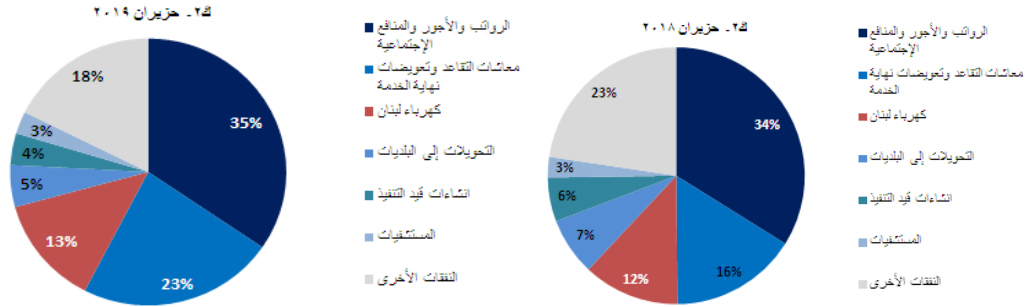
من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 81.3 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- حزيران 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (9.4 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4.0 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 5.3 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33.9 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- حزيران 2018، وارتفعت إلى نسبة 34.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

⁶ إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 9.0 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - حزيران 2019 مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.9 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع حصة الأخيرة من إجمالي النفقات.
⁷ تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المذكورة سابقاً بسبب التدوير.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- حزيران 2018 وكانون الثاني- حزيران 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- حزيران 2018 وكانون الثاني- حزيران 2019

المجموع	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		(مليار ل.د.)
	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
الجهاز العسكري	1,505	1,486	50	50	51	51	265	538	1,826
الجيش	990	961	33	33	35	35	198	286	1,224
قوى الأمن الداخلي	377	386	13	13	13	13	56	215	450
قوى الأمن العام	104	108	3	3	3	3	7	25	115
قوى أمن الدولة	33	30	1	1	1	1	4	11	38
الجهاز التربوي	550	520	30	30	31	30	0	0	581
الجهاز المدني /1	252	260	33	33	31	33	1	2	303
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2							119	119	95
الجمارك /3	30	32							30
إجمالي الإنفاق	2,307	2,266	113	114	114	113	266	540	2,836

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تنوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطباية وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور

سجّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 40 مليار ليرة (1.8 في المائة) لتصل إلى 2,307 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 30 مليار ليرة و 19 مليار ليرة على التوالي مقابل تراجع في تلك المدفوعة للجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 1.3 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني- حزيران 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب الجيش بقيمة 29 مليار ليرة (3.0 في المائة) مع زيادة الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 32 مليار ليرة. من ناحية أخرى، تراجع الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 10 مليار ليرة (2.5 في المائة) حيث إنخفضت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين والمدفوعات العائدة لبدلات الألبسة بقيمة 6 مليار ليرة و 3 مليار ليرة على التوالي. إنخفضت رواتب قوى الأمن العام أيضاً بقيمة 4 مليار ليرة (3.5 في المائة) مدفوعةً بتدني بدلات الألبسة بقيمة 2 مليار ليرة.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 30 مليار ليرة (5.7 في المائة) سنوياً لتصل إلى 550 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والمتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 46 مليار ليرة⁸ و 13 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض بقيمة 28 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة (3.1 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 252 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.9 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسبٍ بلغت 16.2 في المائة و 12.0 في المائة على التوالي. (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعاً إسمياً سنوياً بارزاً بلغ 12 مليار ليرة (47.2 في المائة)⁹، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي وزارة العدل بقيمة 3 مليار ليرة (6.6 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2019.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- حزيران من العامين 2018 و 2019

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019	ك-2- حزيران 2019	ك-2- حزيران 2018	(مليون ليرة)
16.9%	42,505	43,166	وزارة الخارجية والمغتربين
16.2%	40,796	38,255	وزارة العدل
12.0%	30,320	30,125	وزارة المالية
9.6%	24,319	24,136	رئاسة مجلس الوزراء
8.7%	21,994	22,597	مجلس النواب
5.5%	13,836	14,262	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.2%	13,173	24,959	وزارة الصحة العامة

⁸ مع تسديد نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 في كانون الثاني 2019 بموجب القرارات رقم 222، 221 و 243 و 244 تاريخ 2018/12/21.

⁹ يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتعاقدن خلال كانون الثاني - نيسان 2018، تحديداً تلك العائدة لالعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و 2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

5.1%	12,925	12,850	وزارة الزراعة
3.5%	8,816	8,342	وزارة الداخلية والبلديات
3.2%	8,122	7,619	وزارة الدفاع الوطني
14.0%	35,299	33,781	اخرى
100%	252,104	260,091	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.ii. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بمقدار النصف بقيمة 274 مليار ليرة (50.7 في المائة) ليصل إلى 266 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2019. طال هذا الإنخفاض الجهاز العسكري بأكمله، مع تسجيل التراجع الأبرز في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي و الجيش بقيمة 159 مليار ليرة (73.9 في المائة) و 88 مليار ليرة (30.8 في المائة) على التوالي.

بالتفصيل، تراجعت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي خلال النصف الأول من العام 2019 نتيجة الإنخفاض الملحوظ في التقديمات المدرسية وفي نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 77 مليار ليرة وبقيمة 62 مليار ليرة على التوالي، بالتوازي مع تراجع نفقات المرض والأمومة بقيمة 15 مليار ليرة.

علاوة على ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 88 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنوي في نفقات التقديمات المدرسية بقيمة 119 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة 16 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة. قابل هذه التراجعات بشكل جزئي ارتفاعاً في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 56 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2019.

C.ii. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 25 مليار ليرة (20.6 في المائة) سنوياً لتصل إلى 95 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2019 مقارنةً مع مبلغ 119 مليار ليرة خلال العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 961 1 956000 مقسم: 1729-1731

الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb